الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٩
المعقودة يوم الخميس
١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

# محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

الرئيس: السيد مونغبي (بنن)

## المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية:

(أ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(ب) صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

(ج) أنشطة الأمم المتحدة في ميدان التعاون التقني

(د) برنامج متطوعي الأمم المتحدة

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/48/SR.29
14 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ٩٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/48/182، A/48/291-S/26242، A/48/279، A/48/321، A/48/338، A/48/353، A/48/359، A/48/445-S/26501، A/48/484-S/26552، A/48/485، A/C.2/48/4)

(أ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (E/1993/35)

(ب) صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

(ج) أنشطة الأمم المتحدة في ميدان التعاون التقني

(د) برنامج متطوعي الأمم المتحدة

اختتام المناقشة العامة

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة (A/48/146 و Add.1 و A/48/585)

١ - السيد هوريغوشي (اليابان): قال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تتعثر أمام مجموعة من الصعوبات التي تتصل بالتمويل من جهة، والمتسم بطابع هش بسبب حالة اقتصادية عالمية غير مواتية، ومن جهة أخرى بسبب طلبات البلدان المستفيدة التي يزداد عددها بصفة دائمة والراغبة في توسيع وتنويع الأنشطة. وفيما يتعلق بالتمويل، فإن الأنشطة التنفيذية، وبرامج المؤسسات المالية مثل البنك الدولي والمساعدة الثنائية، التي ينبغي لها أن تضطلع بأدوار تكاملية، فإنها تتنافس من توجيه الموارد التي هي بالضرورة محدودة. بيد أن الجهة المانحة تختار الفرع الأكثر فاعلية والأكثر قدرة على تحقيق أثر بحيث يتعين على الأمم المتحدة أن تحرص على عدم تهميش أنشطتها التنفيذية بواسطة برامج المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وهذا يعني أن قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧ قد زاد من فاعلية الأنشطة التنفيذية.

٢ - وفي إطار العمل الميداني تعتبر الأمم المتحدة هي الأقدر على الاستجابة للاحتياجات المحددة للتنمية وقياس أثر الأنشطة التنفيذية يمكن أن يتم على مستوى تلك الاستجابة. لذلك عمد القرار ١٩٩/٤٧ بحق إلى طلب إقامة نظام متسق يتولى مساعدة الحكومات المستفيدة في إنجاز أهدافها الإنمائية، كما أن مفهوم مذكرة الاستراتيجية القطرية، المبين في القرار نفسه، من الممكن أن يصلح قاعدة لتكامل وتنسيق أنشطة البلدان المستفيدة ميدانيا من منظومة الأمم المتحدة وكذلك في مجال التنفيذ الوطني للمشاريع. ولـذا

(السيد هوريغوشي، اليابان)

يكون من المرغوب فيه أن تبادر البلدان المستفيدة إلى صياغة مذكرات استراتيجياتها القطرية، كما أن منظومة الأمم المتحدة من ناحيتها ينبغي لها أن تواصل عملها في ميدان إدخال اللامركزية وتفويض السلطة، وتنسيق الدورات البرنامجية وتبسيط الإجراءات. ومن الأساسي بالإضافة لذلك تعزيز آليات التنسيق، بطريقة تشجع المنسقين المقيمين على العمل مع ممثلين محليين آخرين تابعين لهيئات الأمم المتحدة. وحيث أن التغييرات التي من المرتقب إدخالها على نظام المنسقين المقيمين تثير صعوبات ذات طابع عملي، فمن المهم زيادة مجموعة الفنيين المؤهلين المتخصصين في التنمية من الذين يصبح من الممكن دعوتهم لهذه الوظائف وجعل اختيارهم يتسم بالشفافية.

٣ - وفيما يتعلق بنقل مكتب خدمات الدعم المقدمة للمشاريع إلى إدارة خدمات الدعم والإشراف من أجل التنمية، فإن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد وافق، في مقرره ٤٢/٩٣، على طرائق نقل المكتب المعروضة في تقرير الأمين العام رهنا بالشروط المعلنة في الفقرة ٥ من المقرر. وطلب فضلا عن ذلك أن تكون طرائق النقل محددة أيضا وأن يتم إيجاد حلول قبل إجراء النقل الفعلي. وكان الوفد الياباني قد رأى في حينه أن النقل لا يمكن أن يتوج بنجاح إلا في حالة استمرار مكتب خدمات دعم المشاريع في تأدية وظائفه بالقدر الأعلى من الفعالية، وأن يكون مسؤولا بصورة كاملة عن أعماله ويظل تحت رقابة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف المتحدث قائلا إن الصيغة المقترحة لا يبدو أنها تكفل في هذه الأثناء نجاح عملية النقل. وحيث أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإدارة نفسها لم يتوصلا بعد إلى تسوية بعض المسائل الجوهرية، المتعلقة بوجه خاص بإجراءات الشراء والتسديد، فإن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ترى أن الآليات الملائمة في مجال التمويل والإدارة لم يتم إنشاؤها بعد، ولذلك أوصت بتأجيل الدمج لمدة سنة، أي إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقال إن الحكومة اليابانية ليست بدورها مرتاحة تمام الارتياح للاقتراح المطروح في الظروف الحالية. وحيث أن مكتب خدمات دعم المشاريع قد اضطلع بدور أساسي في تنفيذ البرامج القطرية والإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد الميداني، فإن الحكومة اليابانية تؤيد توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ذلك أن استمرار تنفيذ الأنشطة الدولية من أجل التنمية بأقصى درجة من الفعالية أمر ضروري.

٤ - السيد نغوين مينه تونك (فييت نام): قال إن العديد من البلدان النامية تواجه مشكلات خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمس بصورة متزايدة وفي غالب الحالات الاستقرار السياسي والاجتماعي وحتى الأمن الوطني، وإن هذه البلدان تفهم الصعوبات الهائلة التي تواجهها بلدان الاتحاد السوفياتي سابقا وبلدان أوروبا الشرقية. ومن الضروري في هذا السياق، القيام بأعلى قدر من الاهتمام بدراسة هيكل مكاتب الأمم المتحدة في بلدان رابطة الدول المستقلة واختصاصاتها وطرق أدائها وذلك للاستفادة من التجربة التي

(السيد نغوين مينه تونك، فييت نام)

اكتسبتها الشبكة العالمية للمكاتب الخارجية التابعة للأمم المتحدة والتي تعمل حاليا في عدد يربو على ١٥٠ بلدا من البلدان النامية. وعلى نحو ما أبدته العديد من الوفود الأخرى، فإن إنشاء نموذج جديد من مكاتب خارجية تابعة للأمم المتحدة من أجل الأنشطة التنفيذية سيكون غير واقعي وعلى جانب كبير من الصعوبة، مكاتب تكون لها وظائف سياسية أو وظائف أخرى تبعدها عن أهداف المساعدة الإنمائية. وقال إن قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ يقدم إطارا كافيا لإقامة هيكل للمنسقين المقيمين على الصعيد الميداني.

٥ - وذكر المتحدث بصدد مسألة الأنشطة التنفيذية، إن إعادة تشكيل هذه الأنشطة قد بلغ مرحلة حرجة. ففي أعقاب مرور أحد عشر شهرا بعد اعتماد القرار ١٩٩/٤٧ بتوافق الآراء، يُلاحظ وجود تقدم هام، ولكن لا بد من القيام عاجلا بتلبية جميع الالتزامات وما ورد فيها من نداءات، ومن المؤسف أن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي لم تتحول بعد إلى حقائق وان الموارد المكرسة للأنشطة التنفيذية تتضاءل، مما اضطر عدة هيئات إلى تعديل برامجها. وإضافة إلى ذلك، فإن نتائج المؤتمر المنعقد منذ عهد قريب جدا لإعلان التبرعات لا تزال بعيدة عن تلبية الاحتياجات. فإعادة تشكيل الأنشطة التنفيذية يتطلب، من ناحية، الحصول على موارد كافية، ومن ناحية أخرى وجوب احترام المبادئ الجوهرية المتمثلة في العالمية وتعددية الأطراف، والحياد، وعدم فرض الشروط والمرونة. واستطرد المتحدث قائلا إن فعالية الأنشطة التنفيذية قد ازدادت تدريجيا، بفضل تدابير شتى: تعزيز إنشاء القدرات الوطنية، والتنفيذ القطري للمشاريع، وتبسيط الإجراءات، وتنسيق الدورات البرنامجية، والعمل باللامركزية وتفويض السلطة.

٦ - ولا ريب أنه ينبغي تعزيز تنسيق الأنشطة التنفيذية على الصعيد الميداني لشتى الهيئات وبصورة تؤدي إلى تقليص الازدواجية وتحسين قدرة المنظومة بكاملها على المساعدة، ولكن هذا لا ينبغي أن يتحقق على حساب المنفعة النسبية لمختلف الهيئات. ويقع على كاهل الحكومات قبل كل شيء، لأسباب تعود إلى الاستراتيجيات والأولويات القطرية، تنسيق كل مساعدة خارجية تتلقاها، بما في ذلك ما يتم عن طريق فروع الأمم المتحدة. وقال إن القرار ١٩٩/٤٧ يحدد مفهوم مذكرة الاستراتيجية القطرية ويعطي المبادئ. وإن خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان المستفيدة هي وحدها التي تستطيع تقديم إطار متسق ومتكامل للمساعدة الدولية وقاعدة متينة لاستراتيجية مشتركة في ميدان الأنشطة التنفيذية لهيئات الأمم المتحدة. وذكر المتحدث أيضا أن منظومة الأمم المتحدة يتعين عليها في غضون ذلك تقديم المساعدة إلى البلد المستفيد، بناء على طلبه، في وضع مذكرة استراتيجياته القطرية، بتعاون وثيق مع سلطات البلدان.

(السيد نغوين مينه تونك، فييت نام)

٧ - وقال إن حكومة وشعب فييت نام يوليان أهمية كبيرة لعلاقات التعاون مع هيئات الأمم المتحدة. وفي الحالة الخاصة التي كان يمر بها البلد خلال عدة عقود، كان المجتمع الدولي قد قدم، عن طريق منظمات متعددة الأطراف، مساعدة ثمينة جدا تمثلت في آن واحد في إغاثة عاجلة ومساعدة لأغراض التنمية. وإن هذه المساعدة كانت تندمج جيدا في الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يظل أمرا حقيقيا في الفترة التي ينفذ فيها البلد استراتيجيته للتنمية الوطنية المستدامة حتى سنة ٢٠٠٠، مما يضطره إلى تعبئة موارده واستخدامها بصورة أفضل.

٨ - السيدة كولاوات (تايلند): قالت إنه قد حان الوقت لتجميع مختلف الولايات التكميلية لجميع هيئات الأمم المتحدة في نظام متكامل، وفعال ومنسق للمساعدة التي تسمح لكل بلد بإنجاز أهداف التنمية الإنسانية المستدامة. وأضافت قائلة إن هناك مبادرتين جوهريتين في هذا الصدد وهما: جدول أعمال من أجل التنمية وإنعاش التعاون الدولي، وهذا يفترض اتخاذ إجراء موحد من جانب الأمم المتحدة، ولا سيما على الصعيد المحلي. وينبغي تعزيز وجود الأمم المتحدة باستمرار على الصعيد الميداني بفضل تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا بد كذلك من القيام باستعراض دقيق لمفهوم المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة، حيث أن لكل بلد احتياجات متنوعة ومحددة.

٩ - وقالت إن الوفد التايلندي يؤيد من حيث المبدأ موقف رئيس مجموعة الـ ٧٧ بشأن تنفيذ القرار ١٩٩/٤٧. وأشارت إلى أهمية دور ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه منسقا مقيما، فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الذي ينبغي أن يكون القوة الموحدة محليا لكل الأنشطة القطرية. وإن حالات النجاح التي أحرزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تنفيذ القرار ١٩٩/٤٧ بصدد قضايا المذكرة الاستراتيجية القطرية، واختيار المنسقين المقيمين وتحديد اختصاصاتهم هي من الأمور التي تدعو إلى التشجيع. وينبغي الترحيب من ناحية أخرى بالتوضيحات المبينة في الوثيقة A/48/585 في موضوع الوظائف السياسية التي من الممكن إيلاؤها للمكاتب المؤقتة، أي أن جميع أنشطة هذه المكاتب تنفذ "بناء على ولايات تشريعية واضحة وبالاتفاق مع البلدان المعنية". وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يكون المنسقون المقيمون في بعض الحالات ممثلين لأجهزة أخرى غير أجهزة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠ - وقالت إن الحالة الخطيرة لبعض البلدان تبرر حقا اتخاذ إجراء حاسم من جانب الأمم المتحدة يتسم في آن واحد بطابع سياسي وإنمائي، وخاصة من أجل تشييد البلد، والنهوض ببعض البلدان الجديدة أو الممزقة بسبب نزاع وتعميرها، ولكن مفهوم ممثل الأمم المتحدة لا يمكن سريانه على جميع الحالات ولا يمكن أن يشكل نموذجا موحدا. ويعود لكل بلد موضوع تحديد احتياجاته الخاصة به فيما يتعلق بالتنمية

(السيدة كولاوات، تايلند)

والصيغة التي يضعها لطريقة وجود الأمم المتحدة. وقالت إن مسألة لقب مقدم الصف في العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة على الصعيد القطري، واختصاصاته، واحتمال إقامة مكاتب مؤقتة ينبغي أن تكون محل مشاورات أو اتفاق مع البلد بحسب كل حالة على انفراد. ومن السابق لأوانه أن يتم في الدورة الجارية إعداد طرائق "جديدة" عامة واجبة التنفيذ بالنسبة للأنشطة من أجل التنمية والأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة في جميع البلدان. ومن المهم في هذا الصدد أن يشير وكيل الأمين العام، ردا على اهتمامات الدول إلى أن "المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة تمثل استجابة" لهذه الاهتمامات في السياق المحدد لما تحتاجه وتفضله البلدان المستفيدة الجديدة وذلك طبقا للتعليمات التي تقدمها الهيئات التشريعية. ومن المؤمل أن يكون مفهوم المكاتب المؤقتة مطبقا بهذه الروح في المستقبل لغرض تعزيز دور الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

١١ - السيد باهاتيان (البرازيل): قال إنه يؤيد تماما الآراء التي أدلى بها ممثل كولومبيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧. وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، فإنها تمر بفترة حرجة نظرا لأن الموارد المخصصة لها في نقصان، رغم أن الجمعية العامة قد سعت إلى تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة باعتمادها القرار ١٩٩/٤٧، الذي يتضمن أحكاما هامة في هذا الاتجاه. وقال إنه ينبغي أن نأمل أن روح التوفيق ستسود إبان اعتماد مشروع القرار A/47/L.58/Rev.1 بعد القيام باستعراضه.

١٢ - ثم انتقل ممثل البرازيل إلى استعراض الوثيقة A/48/321 - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٧ بشأن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل - فقال إنه يرحب بالتقدم الكبير المحرز الذي يدل عليه هذا التقرير ولا سيما بالنسبة لخطط العمل القطرية.

١٣ - وقال إن البرازيل تعد حاليا خطة عملها القطرية متبعة النهج اللامركزي طبقا لأحكام الدستور البرازيلي ولائحة حقوق الأطفال والمراهقين وإن البرامج والمشاريع تطرح على صعيد الولايات وعلى صعيد البلديات، وتقوم الحكومة الاتحادية بمهام التنسيق الشامل. وفضلا عن ذلك، ينص الدستور على المشاركة الشعبية في صياغة السياسات عن طريق منظمات تمثيلية.

١٤ - وفي هذا السياق اللامركزي أنشأت البرازيل "ميثاق الطفل" الذي عقد لأغراضه الاجتماع الثالث في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢. وقد تعهد حكام ٢٤ ولاية بإنجاز أهداف مؤتمر القمة من أجل الطفل في ولاياتهم الخاصة بهم.

(السيد باهاتيان، البرازيل)

١٥ - وبالنسبة للبرازيل، تعتبر خطة العمل القطرية عملية دينامية، تطرح محتوياتها بصورة مطردة على المناقشات بين جميع الشركاء ويجوز تعديلها حسب الحالات الجديدة.

١٦ - وقال إن العمل المضطلع به في البلد لتسوية مشاكل الأطفال في البرازيل يواجه مع ذلك كثيرا من المشاكل لأن القطاعات الأكثر ضعفا في المجتمع هي التي تعاني من عواقب فترة طويلة من إعادة التكيف الاقتصادي. ولذلك يبدو ضروريا أكثر منه في أي وقت مضى تخصيص موارد هامة للأنشطة التنفيذية وللتعاون الدولي.

١٧ - السيد كوزوسنك (النمسا): قال إنه غداة التقلبات الأخيرة التي طرأت على الساحة العالمية، يواجه المجتمع الدولي مشكلات هائلة لا يمكن حلها إلا عن طريق التنمية. وأضاف أن هذه التنمية تنطوي، فضلا عن المسائل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والموارد، على عوامل سياسية، واجتماعية، وايكولوجية وتعليمية وهي ترد في سياق السلم في العالم والمشاركة العالمية.

١٨ - وقال إن الأمم المتحدة هي أكثر المحافل اختصاصا لبحث هذا المفهوم الجديد للتنمية العالمية المتكاملة والصالحة من الناحية الايكولوجية.

١٩ - وأمام ندرة الموارد المتاحة، ينبغي القيام الآن أكثر من أي وقت سابق بتركيز الجهود على ترشيد الأنشطة التنفيذية.

٢٠ - وقال ممثل النمسا إن النتائج الأولى للعمل المضطلع به لإصلاح منظومة الأمم المتحدة كانت مشجعة: تعزيز تنسيق المساعدة الخارجية من جانب البلدان المستفيدة، تعزيز الاستراتيجيات والأولويات الوطنية، وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة. وهذه النتائج التي أسفر عنها القرار ١٩٩/٤٧ والآليتان اللتان أنشأهما القرار وهما "مذكرة الاستراتيجية القطرية" و "النهج البرنامجي" تعتبر نتائج هامة. وقال إن من بين أنشطة المساعدة التي تستحق التشجيع ينبغي الإشارة بوجه خاص إلى المساعدة المقدمة للعملية الانتخابية.

٢١ - ومضى قائلا ولكن الحالة بمجموعها تدعو إلى بعض القلق. فالأموال المكرسة للعمل الوقائي على الأجل الطويل ما زالت مستمرة في الانخفاض، في حين هناك حاجة إلى مبالغ هائلة لمواجهة الحالات الطارئة التي هي في الواقع نتيجة لنواقص ولحالات إخفاق على صعيد التنمية. ولهذا، وعلى نحو ما أشار

(السيد كوزوسنك، النمسا)

إليه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يفضل تعزيز العمل الوقائي وهو أقل تكلفة ومعالجة أسباب الداء وأصوله.

٢٢ - وقال إن نتائج المؤتمر الأخير لإعلان التبرعات مقلقة جدا. حيث أن النمسا، أسوة بالجهات المانحة الأخرى، تواجه بدورها صعوبات عديدة. ولكنها ستُبقي مع ذلك على تبرعاتها لصناديق وبرامج الأمم المتحدة على مستوى عام ١٩٩٢ وباستطاعتها أيضا زيادة تبرعاتها في حالات معينة. وهنا تبرز أهمية التنسيق الميداني للأنشطة التنفيذية، وكذلك تدابير المتابعة والتقييم من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الضئيلة المتاحة.

٢٣ - وقال إن النمسا تعلق أهمية كبيرة جدا على نجاح المفاوضات الجارية بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وينبغي أن نتطلع إلى اعتماد مشروع القرار A/47/L.58/Rev.1 الذي يتعلق، في جملة مسائل أخرى، بأداء الأجهزة الإدارية للمؤسسات التنفيذية، حيث أن اعتماده سيسهم على نحو كبير في زيادة فعالية الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة كما سيجذب تبعا لذلك مزيدا من الجهات المانحة.

٢٤ - السيدة غريغوريسكي (رومانيا): أعربت عن تقديرها الكبير لتقرير الأمين العام A/48/321 المتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ بشأن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وقالت إن مؤتمر هذه القمة يعتبر هاما لأنه كان فرصة لأول توافق عالمي في الآراء على مبادئ واستراتيجيات.

٢٥ - وقالت بالنسبة لرومانيا إن أحد تدابير المتابعة الأولى لمؤتمر القمة قد تمثل بإدخال مجموعة أحكام في الدستور الروماني الجديد تتناول حماية الطفل والمراهقين، طبقا للإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه، وكذلك مادة تتعلق بحماية المعوقين ومن ضمنهم الأطفال. وقالت إن هناك من الأحكام الدستورية الأخرى، والقوانين والمراسيم ما يهدف إلى حماية الأسرة والدفاع عن مصالح الأطفال من جميع الفئات وفي ظل جميع الأحوال.

٢٦ - وينبغي أن نلاحظ أن أي تخطيط في بلدان مثل رومانيا، يشكل حسب التعابير التي استخدمها الأمين العام "أمرا بالغ الصعوبة بسبب التحول الاجتماعي والاقتصادي السريع والحروب الأهلية أحيانا". وقالت إن خطة العمل الوطنية هامة وخاصة لأن "اعتماد استراتيجيات وبرامج بقاء الطفل وحمايته ونمائه ضرورية بقدر ما هي ضرورية في أماكن أخرى إن لم تكن الحاجة إليها أشد".

(السيدة غريغوريسكي، رومانيا)

٢٧ - وأفادت أن رومانيا هي إحدى البلدان الخمسة في أوروبا الشرقية التي طرحت فعلا عملية خطة العمل الوطنية. وعلى هذا الأساس، فإنها زادت من اعتماداتها في الميزانية لصالح الطفل.

٢٨ - وقالت إن التعليم عمومي أساسا وهو مفتوح للجميع. ولغاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، كانت النصوص الرسمية التي تكفل الحماية الاجتماعية لبعض فئات الأطفال (اليتامى، والأطفال المهجورين أو المعوقين) مجرد حبر على ورق، ولكن شبكات مراكز إعادة التأهيل التي تتضمن في آن واحد المستشفيات للأطفال المعوقين بصورة خطيرة والمؤسسات المكرسة بوجه خاص للأطفال "المعرضين للمخاطر" تعالج الآن جميع الأطفال في السن المدرسي. وإن هذه المؤسسات تضم الآن موظفين أكفاء وعمالا اجتماعيين، ولكن ينبغي التسليم بأنه ما زالت هناك نواقص ينبغي تداركها. ومن ناحية أخرى، وضعت برامج عمل وبرامج تأهيل للأطفال الجانحين.

٢٩ - ويعتبر أطفال الشوارع من نتاج العملية الانتقالية وقد أعدت محافل حكومية وغير حكومية عدة مشاريع حظيت أحيانا بدعم مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في بوخارست.

٣٠ - وتحظى صحة الأطفال منذ مدة بعناية خاصة. فقد اتخذت شتى التدابير مثل: المساعدة الطبيعية المجانية إلى حين بلوغ سن الـ ١٦، والرعاية الوقائية للرضع إلى سن سنة واحدة، مع تغذية مجانية للرضع الذين لا تتمكن أمهاتهم من إرضاعهم، وإجازات مجانية للأمهات في حالة اعتلال أطفالهن، وتقديم المساعدات الطبية المجانية لرياض الأطفال والمدارس.

٣١ - ورغم عدم وجود أدوية أساسية، والافتقار إلى الأطباء والموظفين الصحيين، وحالات النقص الأخرى الهامة، فإن معدل وفيات الأطفال هبط في عام ١٩٩١ بنسبة ٢٢,٧ في الـ ٠٠٠ ١ من الولادات ولا تزال الجهود مبذولة لتحقيق انخفاض أكبر في الوفيات.

٣٢ - وتابعت ممثلة رومانيا قائلة إن الجانب الأكثر أهنمية من متابعة مؤتمر القمة يتمثل في اعتراف الكبار بقيمة الأطفال وكرامتهم. وقالت إن رومانيا تؤيد تأييدا تاما مبادئ بقاء الطفل وحمايته ونمائه، على النحو الذي ورد في أعلان برنامج عمل فيينا المعتمد في حزيران/يونيه ١٩٩٣. ومن بين جميع عوامل التنمية، لم يكن هناك ما تم التسليم به بهذه الصورة من جانب المجتمع الدولي وما حظي بقدرة التعبئة مثل قضية الطفل.

٣٣ - السيد سنيغور (جمهورية مولدوفا): ذكر بأن جمهورية مولدوفا، أسوة بجميع الدول المستقلة حديثا، قد شرعت في تنفيذ عملية تحول واسعة نحو الديمقراطية التي تواجه صعوبات كبيرة بسبب الافتقار إلى الموارد المالية، والبشرية والتقنية. وقال إن نجاح هذه العملية يتطلب وجود بيئة خارجية مواتية وإرادة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، من أجل دعم الإصلاحات وكفالة تكامل اقتصاد البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في إطار الاقتصاد العالمي. وقال إن التوافق في الآراء الذي عبر عنه قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٧ يعتبر عاملا مشجعا للغاية في هذا المجال.

٣٤ - وأردف قائلا إن مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوسيع أنشطته في الدول المستقلة حديثا، طبقا لمقرر مجلس الإدارة ٤٣/٩٢ أمر مفيد جدا، وكذلك حرصه على القيام بضمان تنسيق وثيق مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وجهات مانحة أخرى. وقد ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحق على خمسة ميادين عمل كبيرة تعتبر ضرورية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية: تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بالإدارة، وعملية قيام الديمقراطية، وتنمية القطاع الخاص، والتنمية البشرية وحماية البيئة.

٣٥ - وقال إنه ينبغي الترحيب أيضا بالبرامج الكبيرة الموضوعة للمنطقة، والتي ستؤدي إلى إكمال الجهود التي تبذلها البلدان، ولا سيما في مجال الخصخصة وتنمية القطاع الخاص، وحماية البيئة وإدارتها في البحر الأسود والإشراف على الشؤون البيئية في منطقة حوض نهر الدانوب.

٣٦ - وقال إن جمهورية مولدوفا ترتقب الكثير من افتتاح مكتب موحد تابع للأمم المتحدة في شيزيناو، يساعد على تسوية الكثير من المشكلات التي تواجهها، وهي لا تنحصر فقط في المجال الاقتصادي. وقال إنه نظرا لتنوع هذه المشاكل لا بد في الواقع، من وضع برنامج قطري عام سليم الهيكل ويبدو أن وجود مكتب موحد تابع للأمم المتحدة هو الحل الأسلم.

٣٧ - السيد تور (مالي): قال إنه يؤيد تماما البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ ويشكر ممثلي مختلف هيئات الأمم المتحدة لبياناتهم الاستهلالية.

٣٨ - وأضاف أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التابعة للأمم المتحدة تنطوي على أهمية خاصة جدا بالنسبة للبلدان الأفريقية، التي يتمثل اهتماماتها الأساسية في إنعاش النمو الاقتصادي والتنمية، على نحو ما حددته الجمعية العامة بوجه خاص في الإعلان الصادر عن دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة. وقال إن الاتجاه نحو خفض المساعدة الإنمائية الرسمية يعرض للمخاطر عملية تنفيذ السياسات والبرامج المحددة

(السيد تور، مالي)

في إطار شراكة حقيقية. وأن هذا الاتجاه يلاحظ بانخفاض موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٣ مقارنة بمستواها في عام ١٩٩٢، وكذلك بالقياس إلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الأخير لإعلان التبرعات للأنشطة التنفيذية.

٣٩ - وأعلن أن حكومة مالي، نظرا للأهمية التي توليها للأنشطة التنفيذية وأثرها على اقتصاد البلد، قررت مضاعفة مساهمتها لسنة ١٩٩٤. وناشد الجهات المانحة الرئيسية زيادة مواردها المكرسة للأنشطة التنفيذية، وتأكيدها مرة أخرى على أهمية قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ الذي يسجل تنفيذه الكامل دفعا جديدا للأمم المتحدة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٠ - وأوضح أن تقرير الأمين العام (A/48/321) مهم للغاية وأنه يجب الترحيب بالتدابير التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن متابعة إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. أما بالنسبة لبرامج العمل الإقليمية والوطنية، فهي تمثل الإطار الملائم لإنجاز التوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي. وينبغي، في الوقت ذاته، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توافق آراء داكار المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بمساعدة الطفل الافريقي.

٤١ - السيد ماركر (باكستان): رأى، إسوة بمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن مواجهة التحديات الجديدة التي يشهدها المجتمع الدولي، تقتضي بالضرورة إنعاش إطار التعاون الدولي وإرساء أسس التنمية على توافق آراء جديد يقنع البلدان المتقدمة النمو بأهمية النمو والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد العالمي بالنسبة للسلم والأمن.

٤٢ - وقال إن هيئات التنمية التابعة للأمم المتحدة، التي تتسم مساعداتها بطابع محايد، وغير سياسي، والتي تقدم خدماتها بلا مقابل، بوسعها أن تضطلع بدور فريد من نوعه يحقق استفادة البلدان النامية بناء على طلبها، من خدمات الخبراء التي هي بحاجة إليها لإدارة شؤون تنميتها. ولذا فإن من دواعي القلق البالغ تضاؤل الإسهامات المالية في أنشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية وتزايد اتسامها بعدم التوقع، وقد أفضت هذه الحالة إلى خفض الأنشطة الإنمائية. ومن الملاحظ، فضلا عن ذلك، أن ميل الجهات المانحة إلى تفضيل الموارد المكرسة لغايات خاصة على حساب الإضرار بالموارد المخصصة للأنشطة الأساسية يضطر هيئات الأمم المتحدة إلى أن تضع في اعتبارها أولويات جديدة تحددها الجهات المانحة.

(السيد ماركر، باكستان)

٤٣ - وأوضح أن البلدان المستفيدة هي التي يعود إليها؛ تحديد أولوياتها وخططها الإنمائية واختيار نمط المساعدة الذي يناسبها. ولذلك، فإنه ليس من اختصاص الأجهزة التي تدير صناديق الأمم المتحدة تحديد المشاريع الكبيرة التي ينبغي أن تتمسك بها البلدان المستفيدة.

٤٤ - وفي غمار ما تعاني منه البلدان النامية من المشاكل النقدية ومشاكل الميزانية الفورية، فإن معظمها ينفذ برامج تتعلق بالتكيف الهيكلي، الأمر الذي يلحق الضرر ببرامج تنميتها الاجتماعية والبشرية لهذه البلدان ويؤذي الشرائح الأكثر ضعفا من سكانها. وعلى أن لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية دورا خاصا ينبغي أن تضطلع به، بحق، من أجل النهوض بتنمية اجتماعية اقتصادية متوازنة، وهذا ما يسميه السيد سبيث مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "التنمية المستدامة القائمة على الكائن البشري".

٤٥ - وقال ينبغي أن يتواكب النمو الاقتصادي مع التنمية الاجتماعية التي هي العنصر الحفاز للتقدم وأعلن أن الحكومة الباكستانية قد طرحت خطة عمل واسعة أمدها عشرة أعوام.

٤٦ - ونظرا لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر محايدا من الناحية السياسية، فهو في موضع جدير بتقديم المشورة للبلدان النامية بشأن استراتيجياتها وبرامجها الانمائية، ومساعدتها على تحقيق استخدام متسق لكل مساعدة تتلقاها وإدماجها في قطاعاتها ذات الأولوية. وبوسع البرنامج أيضا أن يقدم المساعدة لقطاعات ليست مشمولة ببرامج هيئات أخرى، متباينة من بلد لآخر. لذلك فإن من المجحف قصر دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بضعة مشاريع كبيرة متفق عليها على الصعيد الدولي.

٤٧ - ومادامت الموارد التي تقدمها الجهات المانحة التقليدية في حالة تضاؤل، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توخي آليات جديدة لجمع الأموال: صناديق منح، وشراكات مع القطاع الخاص، وصناديق متجددة ذاتيا منشأة من أجل أنشطة محددة أو استثمارات في القطاع الخاص.

٤٨ - وذكر أن القرار ١٩٩/٤٧ يبين بوضوح أن مذكرة الاستراتيجية القطرية هي أداة تنسيق لمصلحة الحكومات المستفيدة، التي أنشأتها والتي تعتبر مالكة لها بصورة من الصور. في حين أن الوثائق التي تضعها هيئات الأمم المتحدة لا تصلح في أية حالة من الأحوال لحلول بديلة عن المبادئ التوجيهية المعلنة من جانب الحكومات نفسها من أجل إدارة اقتصادها الخاص بها.

(السيد ماركر، باكستان)

٤٩ - وأوضح أن النهج البرنامجي هو أساسي لنجاح عملية التنمية، ولا ينبغي أن تبادر جميع الجهات المانحة تقريبا إلى تمويل مشاريع في هذا القطاع أو ذاك من نمط المشاريع الجارية دون وجود استراتيجية تهم هذا القطاع، مما يؤدي إلى تبذير هائل للموارد.

٥٠ - وقال بفضل مساعدة بعض المنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد أعدت باكستان استراتيجية لتنمية مستدامة اعتبرت إطارا للمساعدة المقدمة إلى باكستان من جانب الجهات المانحة الثنائية، وهيئات الأمم المتحدة والبنك الدولي.

٥١ - وأفاد أن التنسيق يعتبر في الواقع حاسما على جميع المستويات وأعلن أن باكستان تؤيد الفكرة الرئيسية التي وردت في تقرير الأمين العام (A/48/46/Add.1)، وهي ضرورة وجود تمثيل للأمم المتحدة أكثر توحيدا وتنسيقا في البلدان التي تنفذ فيها برامج الأمم المتحدة. ومع ذلك ينبغي للمهام السياسية الخاصة التي تضطلع بها الأمم المتحدة أن تستمر في تأكيد وجودها عن طريق الآليات القائمة، مثل الممثلين الخاصين للأمين العام، ودون إدماجها في الأنشطة الانمائية التي هي، بحكم طبيعتها، ذات سمة محايدة. ومن أجل بلوغ الهدف الرامي إلى إيجاد مفهوم متكامل وفعال للتعاون من أجل التنمية، من الممكن تعزيز مسؤوليات ووظائف المنسقين المقيمين، طبقا للفقرة ٣٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧.

٥٢ - السيد الحسن (السودان): قال إن خطاب السيد ديزاي يبين أن تنمية القدرات الوطنية هي عنصر أساسي لاستراتيجيات منظومة الأمم المتحدة. ولكن جميع المبادرات التي حصلت لتقييم أثر التعاون في هذا الميدان قد باءت بالفشل، مما يبين بكل وضوح استمرار الاحتياجات إلى التعاون التقني. وقال إن تحقيق وتعزيز القدرات لابد لهما، في الواقع، وفي المقام الأول أن يتيحا المجال للبلدان النامية تولي مسؤولية إدارة شؤون تنميتها وتحديد أولوياتها وتنسيق التقارير الخارجية على نحو أفضل. وفي الحقيقة، لم ترتفع النتائج التي تم التوصل إليها، بعد أربعين سنة من المساعدة، إلى مستوى الموارد التي أنفقت عليها، ولا سيما في افريقيا وفي أقل البلدان نموا. ولذلك، قال إنه ينبغي إعادة النظر في فعالية بعض آليات تقديم المساعدة، وأن من المفيد في هذا الصدد أن تجعل الأجهزة الاستشارية هذا المفهوم المتعلق بتعزيز القدرات بمثابة معيار للفعالية.

(السيد الحسن، السودان)

٥٣ - وفيما يتصل بموضوع البند ١٥٤ من جدول الأعمال، قال السيد الحسن إن ممثل كولومبيا تحدث بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧، كما أن الأمين العام أوضح بعض النقاط التي تثير بعض القلق. وقال إن إصلاح النظام لابد أن يتم بكثير من الحيطة لأن التنسيق يصعب تأمينه عن طريق إصدار المراسيم وأوضح أن عدد القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة خلال الـ ١٥ سنة الماضية في موضوع التنسيق ودور المنسقين المقيمين والتي لم تتم متابعتها، يدل على حجم هذه المهمة. وأن النتائج مرهونة بمشاركة الدول الأعضاء مشاركة فعالة على مستويين. فعلى الصعيد الميداني، لا يمكن ضمان التنسيق دون أن تبادر الجهات المستفيدة إلى تحمل المسؤولية بنفسها، ودون إعطائها الوسائل اللازمة لذلك. وعلى المستوى العالمي، من ناحية أخرى، فإن العزم الذي أعرب عنه الأمين العام بشأن استمرار إدماج وتنسيق التعاون من أجل التنمية على نحو أفضل ينبغي أن يترافق مع الإرادة السياسية للدول الأعضاء، في أن تتحدث على الدوام، باللغة ذاتها داخل مختلف الأجهزة الرئيسية والمؤسسات وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥٤ - وعلى نحو ما قاله مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن المنظمة تميل اليوم إلى تفضيل عمليات صون السلم وتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة على حساب تحقيق التنمية إلى أجل أطول. ولكن التدابير العاجلة ليست كافية بحد ذاتها، لأن معظم البلدان بحاجة أيضا إلى مساعدة مستدامة إلى أبعد مدى من أجل بناء اقتصادها وإنعاشه. ولذلك فإن استمرار انخفاض الموارد المقررة للأنشطة التنفيذية يمثل عاملا مثيرا لقلق بالغ: حيث أنه في الواقع أجدر منطقيا وأكثر مردودية، على الدوام القيام بالاستثمار في عملية التنمية.

٥٥ - وأعلن ممثل السودان، في هذا الشأن، أن الوفد السوداني يؤكد من جديد دعمه لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولمديره الجديد، ويأمل في أن تحتفظ هذه الهيئة في آن واحد بالدور الرئيسي الذي تضطلع به في إطار جهود منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وبحيادها وبطابعها العالمي كما يأمل، وبالاضافة إلى ذلك، يعكس، في المستقبل القريب، الاتجاه الهادف إلى مشروطية المساعدة المعمول بها حاليا، لأن أولويات البلد المستفيد ذاته هي وحدها الأولويات التي ينبغي وضعها في الاعتبار.

٥٦ - السيد ميريتهي (كينيا): قال إن الملاحظات الأولية التي أبداها كل من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بقدر ما تستحق الترحيب الكبير، قد اتت بعد مرور عام واحد على اعتماد القرار ١٩٩/٤٧، الذي أعطت فيه الجمعية العامة دفعا جديدا للمناقشات المتعلقة بالمسائل الكبيرة التي تتناول الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية الذي طلبت فيه الى الأمين العام أن يقدم تحليلا شاملا لتنفيذ هذا القرار.

٥٧ - وذكر أنه لا مجال للقول بأننا نبالغ في ذكر أهمية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان النامية ما دام هذا البرنامج يضطلع بدور حفاز للأشكال الأخرى للمساعدات. فالمساعدة المالية والتقنية التي يقدمها البرنامج في إطار برامج تعزيز القدرات، والتنمية البشرية، وتنسيق الإغاثة العاجلة تعتبر مفيدة بوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية. وهكذا، فإن بناء القدرات للقرن ٢١ يستهدف إتاحة المجال للاستفادة بصورة أفضل من الوسائل المالية والتقنية المخصصة لتنفيذ برنامج عمل القرن ٢١. وأشار الى أن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أكد أيضا الافتقار الى الموارد الذي يواجهه البرنامج في الوقت الذي تتوارد عليه طلبات المساعدة بصورة متزايدة وعلى نطاق واسع، سواء في ميادين تخفيف الفقر، أو في مجال التنمية البشرية وتطوير المؤسسات أو كذلك فيما يتعلق بدوره التنسيقي. ولا بد كذلك من وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مركز أفضل يمكنه من تعزيز قدرات الإدارة لدى البلدان النامية، والتأكد من أن برامج التنمية تفيد حقا، الجهات المتلقية المقصودة، كما يمكنه من تنمية الموارد البشرية وترقية التعاون الإقليمي وتحقيق التكامل.

٥٨ - وقال إن اليونيسيف تقوم بتنفيذ برامج واسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. وإنها تحرص على تحسين نوعية حياة الأطفال ولذا ينبغي أن توضع تحت تصرفها الموارد المالية والبشرية اللازمة التي تسمح لها بتنفيذ برامجها لصالح الأطفال في البلدان النامية على نحو سليم. وذكر أنه يتعين عليها إيلاء احتياجات أطفال الشوارع أهمية خاصة فيما يتعلق بالتعليم، والرعاية الصحية، والتغذية والاندماج في المجتمع وفي مدن البلدان النامية التي هي في توسع مستمر.

٥٩ - وأوضح أن النساء يشكلن أغلبية الطبقة الفقيرة في البلدان النامية، وفي المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، كما أنهن في الوقت ذاته عماد الأنشطة الاقتصادية فيما يتعلق بانتاج المواد المعيشية وتحقيق رفاهية الأسرة. ولكنهن، في معظم البلدان النامية، أقل المستفيدين من فرص التعليم في المرحلة الثالثة. ولذلك فإن الحكومة الكينية تسعى الى تعزيز تعليم القراءة والكتابة عامة وتحسين مركز المرأة في

(السيد ميريتهي، كينيا)

الأسرة والمجتمع. كما أنها أنشأت فرقة خاصة، أناطت بها مهمة التوصية بإدخال تعديلات على القوانين النافذة التي تحول دون اشتراك المرأة في عملية التنمية. وقال المتحدث إن كينيا تبذل جهدها أيضا لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية وهي تترقب الكثير من المؤتمر العالمي الذي سيعقد في بكين في ١٩٩٥ والذي سيكون متمما لاستراتيجيات نيروبي.

٦٠ - وقال إن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا نظرت في احتياجات البلدان المستفيدة من زاوية التنسيق وفي إطار تعدد الاختصاصات، تحت إدارة المنسقين المقيمين، واضعة في الاعتبار تكامل هيئات الأمم المتحدة وضرورات توزيع المهام.

٦١ - السيد لوين (ميانمار): أعرب عن تأييده التام للآراء التي عرضها كل من رئيس مجموعة الـ ٧٧ باسم مجموعة الـ ٧٧ وممثل الصين. وقال إن المناقشة البناءة التي كرستها اللجنة الثانية في السنة الماضية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية قد أفضت الى اتخاذ القرار ١٩٩/٤٧، الذي يستهدف زيادة فعالية جهود منظومة الأمم المتحدة لأغراض التنمية. وإن مذكرات الاستراتيجية القطرية، وآليات اختيار المنسقين المقيمين واللجان المحلية هي العناصر الهامة في هذا الشأن ولكن في السنة التي انقضت منذ اتخاذ هذا القرار، لم يتم حتى الآن تنفيذ كل أحكامه. ولذلك من الأهمية بمكان إعمال جميع عناصر القرار دون أي استثناء.

٦٢ - ومن العوامل المشجعة أن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أشار الى أن الأهداف النبيلة التي تسعى اليها الأمم المتحدة وهي - حقوق الانسان والديمقراطية، وحماية البيئة، والسلم - لا يمكن تحقيقها إلا في سياق التنمية وأن البرنامج من أجل السلم يمر عبر البرنامج من أجل التنمية.

٦٣ - وذكر أن ميانمار قد تعاونت بصفة دائمة مع برامج وهيئات الأمم المتحدة في ميدان أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية، وهي تعلق عليها أكبر قدر من الأهمية. وأن بلده قدم بصفة مستمرة دعمه لهذه البرامج، بالرغم من قصور وسائله المالية، ومع ذلك سيواصل تقديم الدعم. ورغم ان الموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني في ميانمار خلال الدورة البرنامجية الخامسة محدودة، فقد وضعت مشاريع لصالح الطبقات الأكثر ضعفا من السكان ستنفذ خلال فترة الانتقال التي بدأت في تموز/يوليه ١٩٩٣.

(السيد لوين، ميانمار)

٦٤ - وقال إن من الملائم الإشارة الى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي هو الهيئة الرئيسية التي تقود عمليات لقيادة التعاون التقني، قد ظل بعيدا عن الطابع السياسي وإن مساعداته المقدمة للبلدان النامية تعتبر منهجية ومطردة، وإن من الأهمية العليا بمكان أن يحافظ البرنامج على طابعه غير السياسي. كما أن من الواجب أن تبقى أنشطته التنفيذية من أجل التنمية في حمى من أي اعتبار سياسي قد يلحق الأذى بطابع التجرد والطابع المنهجي والمطرد الذي تتسم به المساعدة التي يقدمها. ولذلك فإن ميانمار قد أصيبت الى حد ما بخيبة أمل من جراء بعض النقاط الواردة في تقرير الأمين العام عن المكاتب المؤقتة (A/48/146/Add.1) ولكنها ترحب بما ورد من نقاط محددة باسم الأمين العام وعن طريق وكيل الأمين العام. وختم بيانه قائلا إن ميانمار تؤيد في مقابل ذلك وبدون تحفظ البيان الذي تم الإدلاء به عن مجموعة الـ ٧٧ وبالنيابة عن الصين، والذي يتعلق بوجه خاص بضرورة الإبقاء على الأنشطة السياسية بعيدة عن الهيكل الموضوع للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

٦٥ - السيدة بولاك (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أشار بمناسبة صدور القرار ١٩٩/٤٧، الى أنه لا ينبغي للمناقشة أن تكون مقصورة على الكمية. وفي السياق نفسه، كان وفد الولايات المتحدة قد أبرز في الدورة الموضوعية الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأهمية التي يعلقها على صياغة المذكرات الاستراتيجية القطرية بوصفها أدوات فعالة لمسار المساعدة المقدمة لتنمية متسقة وفعالة. والأمر المهم الآن، بعد أن أعرب عدد كبير من البلدان عن اهتمامها بهذه الأداة الهامة، هو الإمكانيات الحقيقية التي تقدمها هذه المذكرات في موضوع التعاون فيما بين المؤسسات الهادف الى تعزيز الأنشطة التنفيذية لجهود التنمية التي تبذلها الأمم المتحدة، على نحو ما ذكره المدير التنفيذي لليونيسيف ولذلك ينبغي الاستمرار في العمل على تحسين نوعية هذه المذكرات، والأكثر من ذلك تحسين نوعية المساعدة التي تسمح بتقديمها، هذا وإن الكفاءات والصفات المطلوب توفرها في المنسقين المقيمين طبقا للقرار ١٩٩/٤٧، هي عناصر حاسمة في هذا الصدد أكثر أهمية من عدد المنسقين الذين توفدهم هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٦٦ - وذكرت أن تنفيذ القرار قد شهد تقدما أسرع بالنسبة لبعض عناصره مقارنة بعناصر أخرى. ولا ينبغي أن ننسى في هذا الصدد أن مختلف عناصر هذا القرار تشكل جزءا متكاملا وأن من الأهمية بمكان تلافي عدم تعريض الفكرة الرئيسية المطروحة في القرار للمخاطر بالاهتمام بعناصر معينة فقط. كما ينبغي لجميع المبادئ المعلنة في هذا القرار أن توجه جهود نظام التنمية التابع للأمم المتحدة.

(السيدة بولاك، الولايات المتحـــدة الأمريكيـــــة)

٦٧ - وأوضحت أن الجهود المبذولة من أجل تعزيز الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التنمية ينبغي أن تكون موجهة وفقا لما جاء في القرار ١٩٩/٤٧ وعن طريق الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات بوجه عام. ولا ينبغي أن تؤدي المصالح الخاصة أو المشاكل المؤقتة الى تحويل مسار المجتمع الدولي عن أهدافه. وأعلنت في ختام بيانها أن العملية تنطوي بلا ريب على بعض النقاط الضعيفة ولكنها تقدم خطة عامة تتيح المجال للوصول الى نظام أكثر تنسيقا وتساوقا لمسار المساعدة المقدمة لأغراض التنمية من جانب الأمم المتحدة مع مراعاة الاحتياجات المستقبلية.

٦٨ - السيد عواد (مصر): قال إنه يؤيد الآراء التي أدلى بها رئيس مجموعة الـ ٧٧ باسم مجموعة الـ ٧٧ والآراء التي أدلى بها ممثل الصين.

٦٩ - ولكنه من جهة أخرى حريص على التأكيد على ضرورة زيادة الموارد المالية المتاحة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على نحو يتيح لمنظومة الأمم المتحدة مجالا للاطلاع بالدور المعهود اليها. وينبغي إيلاء هذه المسألة كل الانتباه اللازم أثناء المناقشات التي تجري عن تنشيط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وعلاوة على ذلك، وباعتبار أن مصر تتولى رئاسة الدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية، فهي حريصة على التأكيد بأنه يتعين إعطاء افريقيا الأولوية لأنها تتميز بمشكلات خاصة، وأنه من الضرورة بمكان تكثيف المساعدة التي تقدم لافريقيا في التسعينات.

٧٠ - أما فيما يتعلق بمسألة المكاتب المؤقتة، أوضح السيد عواد أنه لا بد من الترحيب بالنقاط المحددة التي ذكرها وكيل الأمين العام، أثناء رده على بعض الاهتمامات التي تم الإعراب عنها، أو كلها. وقال إن إنشاء المكاتب المؤقتة كان عملا مناسبا بدون شك في البلدان المستقلة حديثا ولكن من الأهمية بمكان ألا تتجاوز هذه المكاتب الأدوار المناطة بها وعدم اضطلاعها بأنشطة تنفيذية. ومن المستصوب أن تؤكد الجمعية العامة من جديد اهتمامها بالقرارين ١٩٩/٤٧ و ١٨٢/٤٦.

٧١ - وأعلن في ختام بيانه، أنه من الضروري إعادة دراسة النتائج والتوصيات التي انتهى اليها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وإدراج استنتاجات هذا المؤتمر في وثائق دولية أخرى تتناول المرأة والطفل.

انتهت المناقشة العامة للبندين ٩٤ و ١٥٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥